المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: المجتمع المدني في الوطن العربي (نظرياً واجرائياً)
اسم الكاتب: أ.م.د. ثامر كامل محمد الخزرجي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1991
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 03:57 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المجتمع المدني في الوطن العربي (نظرياً واجرائياً)

الاستاذ

المساعد الدكتور

ثامر كامل

محمد الخزرجي(*)

المقدمة:

الحديث عن المجتمع المدني يتطلب تحديد مفهومه أولاً، ثم تعريف هذا المفهوم بحيث نحدد العناصر التي تدخل في نطاق المجتمع، ونستبعد مالا يدخ في نطاقه. وعلى خلاف مختلف عناصر الواقع الاجتماعي نجد إن مفهوم المجتمع المدني لم يتحدد دفعة واحدة، ولكنه قطع شوطاً تاريخياً طويلاً شارك في تحديد مضمونه مفكرون كثيرون حتى حدثت مقاربات بشأن تحديد جوهره ومضمونه[1].

وفي أواخر السبعينات من القرن العشرين أصبحت عبارة المجتمع المدني لفظاً جارياً على ألسنة رواد الحركات الاجتماعية ودعاة الديمقراطية والمواطنين في العديد من دول العالم ولاسيما النامية، وذلك لعدة أسباب منها: زيادة الوعي بحقوق الإنسان، ورغبة المواطنين في الحصول على مزيدٍ من الحقوق، ولممارسة نوعٍ من الرقابة على سلطة الحكومات التي تزداد يوماً بعد يوم، ولوضع ضوابط للحكومات، ولتأكيد حق المواطنين في المشاركة في إدارة المجتمع، وللدفاع عن حقوق قطاعات واسعة من أبنائه[2].

ويكتسب بحث موضوع المجتمع المدني في الوطن العربي أهمية كبيرة لعدة أسباب علمية أكاديمية وعملية تتداخل فيها الاعتبارات الداخلية مع الاعتبارات الخارجية والاعتبارات السياسية مع الاجتماعية والاقتصادية.

(*) وزارة التعليم العالي والبحث العلمي-جهاز الاشراف والتقويم العلمي.

[1] علي ليلة، المجتمع المدني العربي: قضايا المواطنة وحقوق الإنسان، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، ٢٠٠٧)، ص١٧.

[2] مدحت محمد أبو النصر، إدارة منظمات المجتمع المدني، (القاهرة، ايتراك للطباعة والنشر، ٢٠٠٧)، ص٦٨.

فمن المنظور الأكاديمي يسعى هذا البحث إلى طرح تساؤلات ومحاولة الإجابة عن بعضها على الأقل في ضوء تحديين أساسيين: **الأول:** العولمة بأبعادها السياسية والاقتصادية والتكنولوجية. **والثاني:** تحدي الإصلاح السياسي وفروضه في الوطن العربي. وقد شكل هذان التحديان معاً، فضلاً عن تصاعد وزن مؤسسات المجتمع المدني والتطور الملحوظ في العلاقة بينها وبين الدولة منذ بداية الألفية الثالثة أسباباً لدفع الباحث لاختيار هذا الموضوع بمعنى إن هناك اعتبارات أكاديمية وأخرى عملية تدفع للاهتمام بهذا الموضوع وفهمه بأكبر قدر من الموضوعية، بل إن البحث يهدف في واقع الأمر أيضاً، تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في عملية الإصلاح والتحديث في الوطن العربي، ومراجعة الدولة لمستويات تعاملها مع المجتمع المدني في إطار تحقيق الأمن والاستقرار والمصالح الوطنية الأساسية.

١- تحديد مشكلة البحث:

تقوم مشكلة البحث على المحاور التالية:

أ. إن التحولات الجارية في النظام الدولي حالياً أدت إلى تحول في نمط القيم وقواعد السلوك، ومعنى هذا إننا ربما لا نكون إزاء عملية تحول أو تغير في موازين القوى الفعلية بين وحدات النظام فحسب، بقدر ما نحن بصدد تحول أو تغير في موازين القيم والسلوك في إطار هذه الوحدات أو الدول كلها أو بعضها، ولهذا الوضع انعكاساته المختلفة في الوطن العربي.

ب. جدة استخدام مصطلح المجتمع المدني نسبياً في الوطن العربي وكونه من المصطلحات المنقولة عن ثقافة سياسية أخرى.

ج. تواجد بعض مكونات المجتمع التقليدي إلى جانب بعض مكونات المجتمع الحديث ومكوناته في معظم المجتمعات العربية، مما يعكس أنماطاً من العلاقة قد تتراوح بين الاستقرار والتعايش أحياناً والتوتر والصراع في حالات أخرى.

د. إن المجتمع المدني . بوصفه جزءاً من المجتمع الشامل . في الوطن العربي، يجسد حالة مثلى لقياس ملامح مرحلة وسطى في زمن الانتقال، ودالة لإثبات أدوار الفواعل المرشحة لقيادة مسيرة الانتقال. أو بمعنى آخر الإصلاح والتحديث في الوطن العربي.

٢- فرضيات البحث:

يقوم هذا البحث على أربع فرضيات أساسية، هي:

أ. المجتمع المدني ليس مطلباً، بل هو واقع يكون موجوداً أو غير موجود، ثم إذا وجد نوع ما من الوجود صار الحديث عن طبيعة وجوده وعن حقوقه واختصاصاته أمراً ممكناً.

ب. إن تطور المجتمع المدني يمكن أن يتحقق في ضوء توافر بنية أساسية يتشكل منها، تتمثل في مكونات المجتمع المدني بوجه عام والمنظمات التطوعية والإدارية بوجه خاص. ومجموعة من القيم والأعراف تسوّغ وتساند قبول الآخر، وقبول التنوع والتسامح وإدارة الاختلاف، وتتمثل فيما يمكن تسميته بـ (الثقافة المدنية). وبيئة دينامية تتوافر على إمكانيات التطور وتنطوي على متطلبات أساسية ومرجعية قانونية مقبولة من المجتمع والدولة معاً.

ج. إن الآثار المترتبة على وجود مجتمع أقوى من دولته لا تقل خطورة عن الآثار المترتبة على وجود دولة أقوى من مجتمعها.

د. المجتمع المدني هو النتيجة العملية للإصلاح والتحديث بما تنطوي عليه من تطور داخلي وتنمية سياسية واجتماعية للمجتمع ورفع سقف المطالب والأهداف والمعارف.

٣- التساؤلات التي يحاول البحث الإجابة عليها:

أ. ما هي الظروف والملابسات التي جعلتنا نتحدث اليوم عن المجتمع المدني بعد أن كان غائباً عن مجال التفكير خلال العقود الماضية على الرغم من إنه كان موجوداً ويمثل مقولة من مقولات الفكر الأوربي منذ عدة قرون؟

ب. ما المقصود بالمجتمع المدني، المجتمع السياسي، التنمية السياسية، الإصلاح السياسي والاجتماعي؟ وما هي حدود العلاقة بين المجتمع السياسي، المجتمع المدني، المجتمع الأهلي؟

ج. ما الدور الذي ينبغي على الدول العربية ممارسته لتحديث المجتمع المدني وتفعيل دوره في عملية التنمية السياسية والاجتماعية والتحديث؟

د. ما هو الدور الذي ينبغي أن تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي في ظل واقع يتأثر بالمتغيرات الإقليمية والدولية ؟

هـ. ماذا يلزم لإيجاد استقرار سياسي واجتماعي قابل للاستمرار في الدول العربية؟ وما هي أسس العقد الاجتماعي المطلوب لتجذير ثقافة المجتمع المدني في بيئة يسودها التوافق التاريخي والمصلحة الوطنية ؟

٤- منهجية البحث:

يقوم هذا البحث على منهج وصفي تحليلي نظمي، إذ يساعد هذا المنهج على التحليل والتفسير، فضلاً عن الوصف والعرض للأطر المفاهيمية . النظرية ومحاولة ربطها بالواقع العملي التجريبي، ونتوخى أن يساعد هذا المنهج على الاسترشاد والكشف عن كل ما يحيط بالمجتمع المدني في الوطن العربي، وكذلك علاقات التفاعل بين مكوناته وعناصره، وفي إطار بيئته، وفي علاقته بالدولة.

٥- أقسام البحث:

يُقَسم هذا البحث إلى خمسة محاور، يتناول المحور الأول مفهوم المجتمع المدني، وتتناول المحاور التالية تباعاً: إشكاليات التعامل مع المفهوم، وخصائص المجتمع المدني، وماهية المجتمع المدني في الوطن العربي، والعلاقة بين النظام السياسي والمجتمع المدني.

أولاً: مفهوم المجتمع المدني

إن عملية السعي لتأصيل المفهوم نظرياً تواجه عدة إشكاليات وإختلاطات، وقد عكست هذه الإشكاليات والإختلاطات ونتائجها نفسها في استخدامات متعددة للمفهوم، فالبعض يستخدمه وما يرتبط به من مؤسسات اجتماعية خاصة مقابلاً للدولة وما يرتبط بها من مؤسسات اجتماعية عامة، والبعض يستخدمه مقابلاً للدين بحيث يجب فصل الدين عن الدولة، أي إعلان مبادىء العلمنة كأحد المدخلات لبناء المجتمع المدني، وفريق ثالث يقيم تميزاً بين المجتمع المدني والمجتمع الكلي باعتبار الأول يتكون من الجمعيات والاتحادات المهنية والقوى الظرفية وجماعات المصالح والقوى الضاغطة. وهو أساساً فضاء مواطنة وحريات، وهناك من يستخدم المدني مقابل العسكري في محاولة لإقامة التمايزات بين النظم المدنية والنظم العسكرية[٣].

---

[٣] **ينظر: جميل عودة، (ما يقابل المجتمع المدني)، مجلة الطريق، ص 1-3، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية(الانترنت)، الموقع:**

www.iraq.org/members4/0060922w/htm.

وكذلك: عقيل يوسف عيدان، ما هو المجتمع المدني؟ص1-2، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية(الانترنت)،الموقع: tanweer.com.2007www.kw

وهناك بالإضافة إلى ما سبق ذكره مجموعة من القيم والعناصر والمشكلات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية التي تحمل صفة (المدني) مثل الثقافة المدنية والقانون المدني والحقوق والحريات وتلك العناصر تُعَدُّ أكثر ارتباطاً بظاهرة المجتمع المدني[٤].

وثمة اتجاه في التحليل يرى إن المجتمع المدني يمثل نمطاً من التنظيم الاجتماعي يتعلق بعلاقات الأفراد فيما بينهم لا بوصفهم مواطنين أو أعضاءً في وطن، أي لا من حيث خلق رابطة وطنية شاملة (الأمة – الدولة) ولكن من حيث هم منتجون لحياتهم المادية وعقائدهم وأفكارهم ومقدساتهم ورموزهم.. وبهذا المعنى يطلق اسم (مدني) على التنظيمات والبنى وبالتالي على التضامنات النابعة عنها، التي تختص بإنتاج حياة البشر الاقتصادية والأخلاقية والأسرية والتي لا تخضع لتنظيم رسمي شامل وعام من قبل السلطة المركزية[٥].

ويذهب فريق آخر إلى تحديد المفهوم بدلالة عناصره، ويرى إنه ينطوي على العناصر التالية[٦]:

العنصر الأول: يتعلق بطبيعة المفهوم التي تشير إلى جوهر فكرة التطوعية، بأنها إحدى الأفكار التي تشير إلى مجموعة من الظواهر المهمة في تكوين التشكيلات الاجتماعية المختلفة.

العنصر الثاني: يشير إلى فكرة المؤسسية، بمعنى المؤسسات الوسيطة التي تشير بدورها إلى ضرورة توظيفها في سياق العلاقة السياسية والعلاقة الاجتماعية.

العنصر الثالث: يتعلق بالغاية والدور، ذلك إن التكوينات التي تنتمي إليه يجب أن تتسم بالاستقلال عن السلطة السياسية، فالعمل الجماعي المؤسسي يعد أقوى تأثيراً وأكثر فاعلية من العمل الفردي.

العنصر الرابع: يشير إلى مفهوم المجتمع المدني بأنه منظومة فضلاً عن كونه مفهوماً حضارياً، على وفق التصور الذي يجعل منه رافداً ضمن المشروع الحضاري. ويضم

---

[٤] حسنين توفيق إبراهيم، (بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية)، ورقة قدمت إلى ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، (بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)،ص ٦٨٥-٦٨٦.

[٥] برهان غليون، (بناء المجتمع المدني العربي: دور العوامل الداخلية والخارجية)، ورقة قدمت إلى ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، المصدر السابق، ص ٧٣٦-٧٣٧.

[٦] سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل،المجتمع المدني والدولة في الفكر والممارسة الإسلامية المعاصرة: مرجعية منهجية)قة قدمت إلى ندوة المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، المصدر السابق، ص ٢٩٤-٢٩٥.

هذا المفهوم في منظومته التي يرتبط بها مفاهيم مثل (المواطنة، حقوق الإنسان(المشاركة السياسية، الشرعية، العلاقات السياسية)، هذه المنظومة من المفاهيم يجب مراعاتها بدورها في سياق النمط الحضاري المغاير أو المتميز، كما إن ضبط هذه المفاهيم بدورها والظواهر التي تشير إليها، وضبط النسب بينها، وعلائق التفاعل، إنما تعبر عن حقائق التعامل المنهجي مع هذا المفهوم.

يتضح مما تقدم إن مفهوم المجتمع المدني قد حظي بالعديد من التحديدات والتعريفات المتباينة جوهراً ومضموناً فهو يمكن أن يعكس ثلاثة استخدامات متشابكة ومتباينة[٧]:

الاستخدام السياسي المباشر: ويعود إلى" جون لوك" الذي لم يفرق بين المجتمع المدني والمجتمع السياسي، واستخدمهما مقابلين للمجتمع الطبيعي وفي الكتابات اللاحقة أصبح المجتمع المدني شعاراً لأحزاب سياسية وحركات مختلفة أيديولوجية وفكرية وهو المعنى الذي وظفه "غرامشي" بوصفه حقلاً للصراع السياسي والإيديولوجي لتحقيق الهيمنة المضادة.

الاستخدام الاجتماعي: تناول مفهوم المجتمع المدني، كمفهوم تحليلياً إذ استخدمه علماء الاجتماع، لوصف وتفسير الظواهر والهيئات والتكوينات الاجتماعية، أو مسرحاً للحوادث يربط بين مستويي التحليل الاجتماعي الكبير والصغير (الميكرو والمايكروسيسيولوجي) الكبير والصغير، وقد تم استخدام مفهوم المجتمع المدني بشكل متزايد على وفق هذا المعنى لتوصيف النظام الاجتماعي القائم على أفكار المواطنة والديمقراطية.

الاستخدام الفلسفي: ويرى إن مفهوم المجتمع المدني هو مفهوم معياري يستعمل لغاية أخلاقية، أي انه رؤية توجيهية تحاول تقديم العلاقة بين مصالح الفرد ومصالح المجتمع بوصفها تعبيراً عن الخير بما هو غاية أخلاقية. والمجتمع المدني كمفهوم معياري يؤكد على المصلحة المشتركة في مواجهة ما عرف بالفردية، وكتابات " لوك وهيغل "، ثم النقد الماركسي الموجه" لهيغل" تدور في معظمها حول هذه الإشكالية، ثم حول شكل العلاقة بين الدولة والمجتمع. بمعنى إن التركيب المفترض

---

[٧] **كريم أبو حلاوة، (إعادة الاعتبار لمفهوم المجتمع المدني)، مجلةعالم الفكر، المجلد السابع والعشرون، العدد الثالث، (الكويت، المجلسالوطني للثقا ة والفنون والآدا ، يناير/مارس ١٩٩٩)، ص ٢٣-٢٤.**

للعام والخاص، كما ظهر في الكتابات السابقة يدل على استمرار الإشكالية لكنه يشير أيضاً إلى تغيرات هامة طرأت على عناصرها المكونة في المجتمعات الديمقراطية على الأقل. ويمكن أن يفهم المجتمع المدني حقوقياً على أنه المجتمع الذي يقوم على التعددية السياسية والديمقراطية وصيانة الحقوق الأساسية للإنسان، والفصل بين السلطات، والمساواة، والعدالة، وسيادة الشعب والكرامة الوطنية[٨].

ولقد تعددت تعريفات المجتمع المدني فيما بين علماء الاجتماع والسياسة والخدمة الاجتماعية، ومن هذه التعريفات[٩]:

١- المجتمع المدني وعاء يضم المؤسسات كافة والمنظمات المجتمعية غير الحكومية.

٢- المجتمع المدني هو كل ما هو غير الدولة.

٣- المجتمع المدني هو مجال الروابط الإنسانية غير القمعية والتي تقوم على الاختيار الحر.

٤- المجتمع المدني هو تركيبة اجتماعية حافلة بوحدات عديدة سواء على أساس طبقي أو جغرافي.

٥- المجتمع المدني هو تعبير عن المشاركة الجماعية الاختيارية المنظمة في المجال العام بين أفراد الدولة.

٦- المجتمع المدني هو مجتمع منقسم إلى جماعات مهنية عضويتها جميعاً مفتوحة نظرياً لجميع المواطنين ولا يرتبط بأصول عرقية أو عائلية.

٧- المجتمع المدني هو جملة من الأنشطة التطوعية الحرة التي تتمتع بدرجة من التمايز بل والاستقلال عن الدولة وأجهزتها.

ويشير أحد التعريفات إلى المجتمع المدني بأنه يتشكل من مجموعة المؤسسات المدنية التي لا تمارس السلطة، ولا تستهدف أرباحاً اقتصادية، بل تسهم في صياغة القرارات من خارج المؤسسات السياسية، ولها غايات نقابية، كالدفاع عن مصالحها الاقتصادية والارتفاع بمستوى المهنة والتعبير عن مصالح أعضائها، ولها

---

[٨] محمد جمال باروت، المجتمع المدني مفهوماً وإشكالية ، (د ، دار الصداقة، ١٩٩٥)، ص ٦٤.

[٩] محمد حامد أبو النصر، مصدر سبق ذكره، ص٧٠-٧١.

أغراض ثقافية: كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية والأندية الاجتماعية التي تهدف إلى نشر الوعي[١٠].

والتعريف المشترك الذي يمكن أن نستخلصه هو إن المجتمع المدني يمثل نمطاً من التنظيم الاجتماعي والسياسي والثقافي خارجاً قليلاً أو كثيراً عن سلطة الدولة، وتمثل هذه التنظيمات في مختلف مستوياتها وسائط تعبير بالنسبة إلى المجتمع تجاه كل سلطة قائمة.. فهو إذن مجمل البنى والتنظيمات والمؤسسات التي تمثل مرتكز الحياة الرمزية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي لا تخضع مباشرة لهيمنة السلطة، انه هامش يضيق ويتسع حسب السياق، ينتج فيه الفرد ذاته وتضامناته ومقدساته وإبداعاته فثمة دائماً هوامش من الحصانة الفردية والجماعية ومسافات تفصل بين المستوى الاجتماعي والمستوى السياسي، إن هذه الهوامش هي التي يمكن تسميتها مجتمعاً مدنياً.

ويفترض المجتمع المدني توافر أركان أساسية ثلاثة[١١]:

الركن الأول: هو الفعل الإرادي الحر أو التطوعي، ولذلك فهو يختلف عن الجماعات القرابية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة، والتي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها، فهي مفروضة عليه بحكم الميلاد أو الإرث.

الركن الثاني: هو إن المجتمع المدني مجتمع منظم، وهو بهذا يختلف عن المجتمع بشكل عام، إذ إن الأول يجمع ويؤلف نسقاً من منظمات أو مؤسسات تعمل بصورة منهجية وبالإذعان لمعايير منطقية، ويقبل الأفراد أو الجماعات عضويتها بمحض إرادتهم ولكن بشروط وقواعد يتم التراضي بشأنها وقبولها.

الركن الثالث: هو ركن أخلاقي سلوكي، ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكوِّنوا منظمات مدنية تحقق مصالحهم المادية والمعنوية وتحميها وتدافع عنها. والالتزام في إدارة الخلاف داخل المجتمع المدني وبين مؤسساته، وبينها وبين الدولة بالوسائل السلمية. وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح والتعاون والتنافس والصراع السلمي.

---

[١٠] علي ليلة، مصدر سبق ذكره، ص١٧-١٨.

[١١] ينظربعد الدين إبراهيم، ي مطفى الحمارنة، مشرو المجتمع المدني والتحول الديمقراطي – الأردن، (القاهرة ، مركز ابن خلدون للدراسات الإتمائية ودار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ٥-٦.

وغالباً يكون النظام السياسي القائم في ظل وجود مجتمع مدني فاعل، نظاماً مؤسسياً، وهو في معظم الحالات نظام غير مطلق السلطة ويخضع في أداء مهامه لقواعد عقلانية، سواء وضع هذه القواعد برلمان تنتخبه أغلبية المواطنين، أو تولدت عبر تطور تاريخي طويل، وأشرف على تطبيقها طبقة من الإداريين ذوي المعرفة والخبرة[١٢]. لذا فإن طرح مفهوم المجتمع المدني يدخل في سياق استراتيجية دعم التنمية السياسية كآلية للحد من استبداد السلطة وتكون درجة حداثة المجتمع المدني في هذا السياق بمثابة المعيار لدرجة نمو المجتمع وتطوره واستجابته للإصلاح والحداثة.

لذا فإن هناك من يجمل سمات المجتمع المدني في ثلاث، هي:
حدود أو قيود على الاستخدام التعسفي لسلطة الدولة نحو الحريات العامة للمواطنين، وحرية تكوين مؤسسات المجتمع المدني الاجتماعية والسياسية، وتقبل المجتمع للحق في الاختلاف[١٣].

يفيد مجمل ما تقدم أن مفهوم المجتمع المدني قد خضع لتطورات واعتبارات عمقت من مضمونه الاجتماعي على أساس حماية حقوق الإنسان فرداً وجماعةً وسبل تفعيل ميكانزمات الإصلاح والتحديث في إطار النظام السياسي القائم الذي يشكل جزءاً من النظام الاجتماعي. بمعنى انه انعكاس لصيرورة تاريخية لها تعييناتها وتشخيصاتها المعبرة عن خصوصية المجتمعات التي عايشتها.

ثانياً: إشكاليات التعامل مع مفهوم المجتمع المدني

١- إشكالية التأصيل النظري للمفهوم:

إذا كان من الجائز أن يختلف الباحثون حول تعريف المجتمع المدني فإن هناك واقعة أساسية لا يمكن أن تكون موضوع خلاف، وهي إن المعطى الأساسي الذي به يتحدد جوهر هذا المجتمع هو نسبته إلى المدينة. غير أن ما هو أساسي لا يكفي وحده في تحديد مفهوم من المفاهيم، فإذا كان المجتمع المدني بالتعريف هو مجتمع المدن فإن ما يحدد وضعه ومكوناته في زمان ومكان معينين هو ما يشكل

---

[١٢] سامي خالد، (المجتمع المدني: المقومات والمعوقات)، مجلة الطريق، العدد الثاني، السنة السادسة والخمسون، (بيروت، آذار- نيسان/ مارس- أبريل،1997)، ص ٥٥.

[١٣] مصطفى كامل السيد، (المجتمع المدني الفاعل الجديد على المسرح الدولي)، مجلةالسياسة الدولية، العدد ١٦١، (القاهرة، مؤسسة الأهرام، ٢٠٠٥) ، ص٧٠.

الضد له في ذلك الزمان والمكان، وهنا يتساءل "محمد عابد الجابري" عن الضد الذي كان – ومازال – يتحدد به مجتمع المدن في التجربة الحضارية العربية ؟ وفي إجابته يخلص إلى توجب التمييز بين مرحلتين تاريخيتين في تاريخنا الحضاري: مرحلة تتميز بانقسام المجتمع حصرياً انقساما أفقياً، إلى بدو وحضر، إلى بادية ومدينة، ومرحلة تتسم بانقسام عمودي إلى المجتمع العصري والمجتمع الأهلي. هذا مع التأكيد على أن المرحلتين لا تشكلان لحظتين من التطور الداخلي إلا بنسبة بسيطة تكاد تنعدم في بعض الدول العربية[١٤].

وفي معرض تحليل الاصطلاح المفهومي لمفهوم المجتمع الأهلي والمجتمع المدني، نجد إن المجتمع الأهلي تعبير أصيل، ولكنه يضم الحاكم والمحكوم، المستبد والعادل، الظالم والمظلوم، المتزمت والمتفتح، المعتدل والمتطرف... فهؤلاء جميعاً يمكن أن يكونوا جزءاً من الأهل، من القوم. وكذلك فإن عبارة الأهلية وعبارة الجمعيات الخيرية، تحيل إلى نشاط اجتماعي خيري تطوعي يقوم به أناس خارج أجهزة الدولة وإدارتها، في المدينة كما في البادية، في إطار القبيلة والطائفة، أو خارجهما. في حين أن عبارة المجتمع المدني – كما يتضح من توصيف المفهوم وتحليله – تحمل معنى آخر يجعلها الطرف المقابل لـ (الدولة) من جهة، والطرف المقابل لكل من القبيلة والطائفة والكنيسة من جهة أخرى. ذلك أن لفظ (مدني) هنا لا يحيل إلى (المدينة) بوصفها نظام حياة يختلف عن نظام حياة البادية فحسب، بل إنه يحيل أيضاً إلى معنى (المواطنة) (المجتمع المدني) هو النفي لـ (مجتمع الرعية). وعبارة (المجتمع الأهلي) لا تتناقض مع عبارة (مجتمع الرعية)، بل هي لها مرادف وتوأم[١٥].

٢- إشكالية تباين الاتجاهات الموقفية من المفهوم:

انقسم الكتاب والباحثون العرب عند تناولهم موضوعة المجتمع المدني إلى ثلاثة اتجاهات موقفية هي[١٦]:

---

[١٤] **محمد عابد الجابري، ي نقد الحاجة إلى الإصلاح، ط١، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص١٨٧-١٨٨.**

[١٥] **المصدر نفسه، ص ١٩٧-١٩٨.**

[١٦] **عز الدين اللواج، أسئلة المجتمع المدنيدراسة ي ضوء أدبيات الفكر العربي المعاصر، 2006، ص 1، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية(الانترنت)، الموقع:**

www.mcsr.net/activites/015.html

أ. الاتجاه الذي يؤيد فرضية الإسراع في تنمية مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته في الوطن العربي وتفعيلها.

ب. الاتجاه الذي يرفض الموضوعة بشكل مطلق ويعدها محاولة يائسة لإلهاء الشعوب العربية عن قضاياها المصيرية، ويصف الذين يتحمسون لإحياء المجتمع المدني بأنهم واقعون تحت مخدر الانبهار بالثقافة الغربية.

ج. الاتجاه الذي ينطلق من زاوية توفيقية مفادها انه إذا تمت صياغة موضوعة المجتمع المدني على وفق منظور براغماتي يراعي خصوصية البيئة العربية وتجاربها الخاصة، وإنه إذا ما تم منحها متسعاً من النقاش العلمي البناء فإن موضوعة المجتمع المدني ستكون أداة فاعلة في الحد من تعسف السلطة من ناحية وتحقيق الإصلاح والتحديث من ناحية ثانية.

ونحن نميل إلى هذا الاتجاه بافتراض أن تعمل مؤسسات المجتمع المدني نظرياً وإجرائياً على تدعيم قيم المواطنة والوحدة الوطنية وضمان الأمن والاستقرار في البيئات الاجتماعية للأنظمة السياسية العربية.

٣- الإشكاليات المتعلقة بطبيعة تكييف المفهوم:

يعرف البعض المجتمع المدني بأنه المساحة التي تدور فيها التفاعلات الاجتماعية العامة التي لا تتعلق مباشرة بالربح أو بالصراع على السلطة السياسية، أو السيطرة على السلطة التنفيذية. وهو ما يعني إن المجتمع المدني ينشط ويتطور طبقاً لمنطق وديناميكية تختلف جذرياً عن تلك التي تتحكم في السوق أو تلك التي تتحكم بالممارسة المباشرة للسلطة السياسية. وهذا التحديد لمساحة المجتمع المدني التي تجد تجلياتها في قيم ثقافية وأبنية مؤسسية وفعاليات اجتماعية ذات طابع مميز لا يجعلها بعيدة أو منفصلة عن مساحة الصراع الاجتماعي التي تحتشد فيها مختلف الفئات الاجتماعية سواء السائدة أو الساعية لإعادة اقتسام الثروة والسلطة، وهو ما يعني أن مؤسسات المجتمع المدني تعد من الناحية الإجرائية بمثابة البنية التحتية التي تمارس من خلالها أشكال أخرى من الصراع وتحاول توظيف هذه المؤسسات لبناء نفوذها الفكري ونشره عبر اللجوء إلى ممارسات وأولويات بديلة لتلك التي يتبناها النظام السياسي القائم كجزء من معركة الصراع ذات الطابع التراكمي، والتي تحدث

نقلة كيفية للمجتمع عند لحظة تاريخية مؤاتية[١٧]. وقد كانت الأنماط المتعددة والمتباينة في استخدام مفهوم المجتمع المدني مبعثاً لإشكاليات تتعلق بطبيعة تكييف المفهوم وعكست من ناحية أخرى ظاهرة ارتباط استخدام المفهوم بالإنحيازات القيمية والأيديولوجية لبعض الباحثين. الأمر الذي يجعل من مفهوم المجتمع المدني مثاراً للجدل والخلاف ولاسيما ما يتعلق بالإطار المرجعي للمفهوم على مستوى الفكر والممارسة وحدود تطبيق المفهوم كما تطور في المجتمعات الغربية، على الواقع العربي.

وعليه فقد أثير الكثير من الجدل حول تكييف المفهوم، خاصة في علاقته بالتاريخ العربي والثقافة العربية، وعده البعض (مفهوماً مستورداً من الغرب)، وعده آخرون اقتراباً علمياً للاختيار العملي الواقعي يمكن من خلاله تحديد ما يلي[١٨]:

أ. وزن المبادرات التطوعية في المجتمع، وهو ما يعكس النزوع إلى المشاركة السياسية والاجتماعية.

ب. اقتراب يمكننا من رصد الحراك السياسي المنظم في المجتمع.

ج. مستوى المبادرات المجتمعية إزاء عملية الإصلاح والتحديث في الوطن العربي من ناحية، والإسهام في مواجهة التنمية البشرية من ناحية أخرى.

د. اقتراب رئيسي للتعرف على علاقة الدولة بالمجتمع المدني (بوصفه القطاع المنظم في المجتمع ككل).

هـ. معيار لتحديد القوى السياسية والفكرية والثقافية الفاعلة في المجتمع.

٤- الإشكاليات المتعلقة بشأن وجود المجتمع المدني من عدمه في الوطن العربي:

عند التعامل مع المفهوم ومدى مصداقية انطباق مضمونه على الواقع المعاش في مجتمعات البيئة العربية، برز خلال العقد الماضي اتجاهان أحدهما يقلل من شأن وجود المجتمع المدني في الوطن العربي، بينما يؤكد الثاني حقيقة وجود هذا المجتمع وكلا الاتجاهين يقدم من الحجج ما يدعم وجهة نظره، وتتمثل أبرز الطروحات التي يقدمها الاتجاه الذي يقلل من شأن وجود المجتمع المدني، في مايأتي:

---

[١٧] **لطيفة إبراهيم خضر، الديمقراطية بين الحقيقة والوهم، (القاهرة، عالم الكتب، ٢٠٠٦)، ص١٩٦.**

[١٨] **) أماني قنديل، المجتمع المدني والدولة في مصر، ق١٩-٢٠٠٥ ، (القاهرة، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، ٢٠٠٦)، ص١٥.**

أ. إن الدول العربية التي سادت نظمها السياسية في مرحلة ما بعد الاستقلال ورثت نظماً إدارية وقانونية خلفتها الإدارات الاستعمارية، وبهذا فهي لم تتأسس على قاعدة التحامها بمجتمعها، وإنما انطوت حداثتها على عملية تفكيك المجتمع التقليدي دون أن يعقب ذلك عملية بناء مجتمع مدني حديث وتطويره كي يكون الأساس الاجتماعي للدولة والركيزة الأساسية للإصلاح والتحديث، وهذا الأمر تسبب في إرجاء دولة القانون والمؤسسات في الوطن العربي من ناحية، وحال دون بروز المجتمع المدني الحقيقي من ناحية ثانية[١٩].

ب. إن المجتمع المدني جاءت ولادته وتطوره في البيئة الأوربية نتيجة حصول جملة من الثورات الوطنية والاجتماعية والمعرفية وهذه الثورات كانت قد أسهمت في إحداث نقلة نوعية في مستوى الرؤية وآليات التعامل مع شؤون الحياة السياسية والمجتمع، ويعتقد أصحاب هذا الاتجاه إن هذه النقلة النوعية لم يتم تحقيقها في البيئة العربية بعد.

ج. يقلل أصحاب هذا الاتجاه من إمكانية الفصل بين الدولة والمجتمع في الوطن العربي، ويعتقدون بأن مجتمعات البيئة العربية لم تعرف المجتمع المدني نطاقاً يختلف عن النطاق السياسي– الإداري للدولة كسلطة سياسية تضمن وظائفية المجتمع[٢٠]. ويعني ذلك على وجه التحديد أن النخبات الحاكمة التي سيطرت على أجهزة الدولة في الوطن العربي في مرحلة ما بعد الاستقلال سيطرت على مختلف مجالات المجتمع وجوانبه، ولم تسمح بظهور مؤسسات مدنية فاعلة، أو إنها عملت على احتوائها وإخضاعها للسيطرة الكاملة للدولة في حالة السماح بقيامها.

أما عن أبرز الطروحات التي يقدمها الاتجاه الذي يؤيد وجود المجتمع المدني في البلاد العربية، فتتمثل في ما يأتي:

أ. تأكيدات البعض بوجود ظاهرة المجتمع المدني في الموروث العربي الإسلامي لاعتبار أن الشريعة كانت قد حافظت على استقلالها تجاه السلطة، وهذا رأي

---

[١٩] لمزيد من التفصيل، ينظر: علي أومليل، (حول أسبا العنف السياسي)، فيً أسامة الغزالي حر (محرراً)العنف والسياسة ي الوطن العربي، (عمان، منتد الفكر العربي، ١٩٨٨)، ص٧٠-٧١.

[٢٠] بسام الطيبي، (البناء الاقتصادي الاجتماعي للديمقراطية)ورقة قدمت إلى ندوة أزمة الديمقراطية ي الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ٧٩.

يمثل وجهة نظر معاكسة لوجهة النظر التي يتبناها بعض الباحثين الذين يؤكدون عدم وجود ظاهرة المجتمع المدني في الموروث الثقافي العربي الإسلامي، وفي الواقع العربي المعاصر. كما إن بعض الباحثين القائلين بوجود مجتمع مدني في مجتمعات البيئة العربية يثيرون ثمة تحفظات على طروحات الاتجاه الآخر من بينها ما يتعلق بالتمييز بين الأقطار العربية وفقاً لدرجة التطور الاقتصادي والاجتماعي، ومن بينها ما يتعلق بتداعيات عمليات الانصهار الاجتماعي والدمج القومي التي تمثل نهجاً لبعض الأقطار العربية بدعوى بناء الأمة، والتي تمثل عملية احتواء أو تفكيك منظمة لمكونات المجتمع المدني، وللتكوينات الاجتماعية والثقافية في بعض مجتمعات البيئة العربية لصالح منظومة الدولة.

ب. إن هذه الإشكالية في جانب كبير منها تتأسس انطلاقاً مما يمكن تسميته عوائق نشوء مجتمع مدني فاعل في الوطن العربي، وهذه يمكن أن تتمثل في ما يأتي:

- الوضع السائد خلال العقود الستة الماضية لما يسمى بمركزية النظم السياسية العربية وما قد ينجم عنه من أسئلة تتعلق بمحاور (الدولة–السلطة، التنمية السياسية والتحديث).
- الواقع الثقافي والاجتماعي للمواطن العربي ومدى خطورة تحوله لعقبة أمام طموحات الاتجاه التوفيقي الرامي إلى بلورة بناءة لموضوعة المجتمع المدني، وبما يتماشى مع خصوصيات البيئات الاجتماعية للأنظمة السياسية العربية.
- الواقع الاقتصادي في معظم الدول العربية وتداعيات ظاهرة مثل (الفساد) على البناء الاجتماعي وعلى مسيرة مؤسسات المجتمع المدني ومنظماته في الوطن العربي وتحديداً على بنائها الداخلي وأطرها الهيكلية.

ج. إن المجتمع المدني واقع اقتصادي، اجتماعي، سياسي، ثقافي، تتضافر في تكوينه عدة عوامل، إنه بعبارة قصيرة المجتمع الحديث الذي يتخذ شكله تدريجياً مع التحول الديمقراطي والاجتماعي، وذلك يتم عبر جملة مطالب منها حقوق الإنسان، ومبدأ سيادة الشعب الذي هو مضمون العقد الاجتماعي[٢١].

وضمن سياق الإشكالية الجدلية الدائرة حول وجود مجتمع مدني أو عدم ه، يذهب بعض الباحثين إلى القول بأن مفهوم المجتمع المدني في الغرب لا

[٢١] **محمد عابد الجابري، مصدر سبق ذكره، ص١٧٤.**

مجا له أو بمعنى أصح لا مجا إلى تطبيقه حرفياً في مجتمعات البيئة العربية، ذلك لأنه من موروثات الحضارة الغربية وتطورها الرأسمالي، ولكن هؤلاء الباحثين لم يقدموا تصوراً بديلاً لمفهوم المجتمع المدني بالمعنى العربي، ومعظم ماتم التأكيد عليه هو الحديث عن المجتمع المدني في الوطن العربي بشكل تقريبي للطروحات الغربية في العديد من جوانبه.

٥- الإشكاليات المتعلقة بالجوانب الإجرائية:

لقد أصبح اليوم جمع كبير جداً من السياسيين والصحفيين في الوطن العربي، من اليمين إلى اليسار، إلى رجال الفكر، على اختلاف تياراتهم، يعتمدون اصطلاح المجتمع المدني، حتى عده البعض المركز الهندسي للقاء جميع الأفكار المضادة للدولة، ولعل ما ربحه المفهوم من سعة الانتشار قد خسره على مستوى الدقة، ذلك إن التقييم الايجابي لمفهوم المجتمع المدني خلق منه أسطورة سياسية، يلجأ إليها من ينادي بالمبادرة الخاصة، وكذلك من ينادي بالتضامن والتسيير الذاتي وتعتمده الحكومات أحياناً تجاه التحديات الداخلية، كما تصفه الحركات المعارضة في صراعها مع السلطات القائمة وعليه فلابد من إخضاع المفهوم إلى التمحيص الضروري لكي يتم تحديد المقصود بالمجتمع المدني.

لذا تواجه عملية تحديد معنى المجتمع المدني في البيئة العربية إجرائياً عدة تحديات نابعة من انعدام التحديدات الدقيقة التي اعتمدت في توصيف المصطلح، وينبع عدم التحديد من عدة أمور رئيسية[٢٢]:

ج. التبدل السريع في المضمون النظري للمصطلح الناجم عن تبدل التجربة العملية السريع في مجتمعات البيئة العربية.

د. السياق الجديد الذي يستخدم فيه والذي يرتبط ارتباطاً كبيراً بالسجال السياسي العقيدي والعملي الذي تشهده المجتمعات.

هـ. لقد أفضت عملية التحليل السوسيولوجي للبيئة الاجتماعية في الوطن العربي، إلى بروز عدة تباينات بين الأقطار العربية طبقاً لمستوى التطوير الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي والتركيب الديموغرافي من ناحية، ودرجة الانسجام

[٢٢] برهان غليون، بناء المجتمع المدني العربي – دور العوامل الداخلية والخارجية، مصدر سبق ذكره، ص ٧٣٣.

والتجانس القومي من ناحية ثانية، ودرجة تطور القوى والتيارات السياسية والتكوينات الاجتماعية من ناحية ثالثة، وهناك تفاوت آخر لا يمكن إغفال درجة تأثيره في إطار التباينات بين الأقطار العربية من حيث أوضاعها المجتمعية، ألا وهو التفاوت في مستوى الدخل وما يترتب عليه من مردودات اجتماعية واقتصادية.

و. طبيعة البنية السوسيولوجية في معظم البلاد العربية تستند إلى هيمنة الريف وعصبياته على المدينة ومجتمعها المدني، فالكتلة الريفية تفرق المدينة وتحاصر قواها المدينية مما يشكل كوابح فاعلة تعيق قيام المجتمع المدني وتطوره.

ز. التأثير السلبي للأفكار المحافظة والماضوية التي تعتمد القول بأن التنمية السياسية والمجتمع المدني يعبران عن تراث حضاري مغاير لا يراعي خصوصيات المجتمع في البلدان العربية، وتشيع عنهما أنها أفكار مستوردة، ولاشك إن هذا الادعاء يخرج واحداً من أهم منجزات التراث الإنساني المشترك من جدول أعمال بعض النظم السياسية العربية، ويحرم شعوب هذه البلدان من حقوقها ويكاد يضعها في الدرجة الثانية بالنسبة للشعوب المتقدمة. ذلك إن التنمية السياسية والتحديث كانتا وستظلان من أهم الوسائل المهمة لتحقيق التقدم، ودلت التجربة إن انعدام المشاركة الحقيقية والافتقار الواضح للإصلاح يمكن أن يسهلا للقوى الخارجية مهمة التسلل إلى النسيج الاجتماعي العربي والاستقطاب في البيئات الوطنية للأنظمة السياسية العربية.

ح. نظراً لما يمثله الدين من مكانة ذات تأثير محسوس في البناء الاجتماعي والثقافي والسياسي في مجتمعات البيئة العربية، فيمكن أن تكون الاعتبارات الدينية مصدراً من مصادر شرعية النظم السياسية العربية، وعلى الجانب المقابل يمكن أن توظف هذه الاعتبارات من قبل بعض القوى والتكوينات السياسية كأدوات لتقويض نظم الحكم وتحديها، وخلاصة الأمر إن للدين وتحديداً الدين الإسلامي دوراً لا يمكن التقليل من شأن تأثيره في بناء المجتمع المدني في البلدان العربية.

ثالثاً: خصائص المجتمع المدني وماهيته في الوطن العربي

تشترك مؤسسات المجتمع المدني بوجه عام بجملة من الخصائص والسمات والمعايير، وسوف نتطرق هنا إلى أبرزها مقاربة إلى الوطن العربي من الناحيتين الإجرائية والمعيارية[٢٣]:

١. إن تكوين مؤسسات المجتمع المدني يستند عادة إلى الإرادة الحرة لأعضائها سواء انطبق ذلك على المؤسسين لهذه المؤسسات، أو الذين انجذبوا لعضويتها.
٢. التنظيم الجماعي، وهو ما يعني أن مؤسسات المجتمع المدني تميل إلى الإدارة الجماعية، ولتحقيق ذلك فآلية الانتخاب هي الآلية المعتمدة في الغالب لتولي المناصب الإدارية المختلفة، هذا بالإضافة إلى المشاركة الجماعية سواء فيما يتعلق بصياغة القرارات أو في تنفيذ السياسات.
٣. استناد السلوكيات على مستوى الأفراد أو على مستوى المنظمة إلى البعد الأخلاقي أو السلوكي الذي ينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، والالتزام في إدارة الاختلاف بالوسائل السلمية المتحضرة في الأبعاد المتجذرة في قيم المجتمع المدني وضوابطه المعيارية، وهي قيم الاحترام والحوار والتسامح والتعاون والتنافس.
٤. إن مؤسسات المجتمع المدني عادة ما يكون لها الشكل الرسمي المقنن إلى حدما، بمعنى إن لها كياناً له ثباته ودوامه يميزها عن مجرد التجمعات المؤقتة للأفراد، ويدخل في إطار هذا الشكل المقنن امتلاك هذه المؤسسات لقانون أساسي وتنظيم إداري له قدر من المرونة، وأساليب محددة تتعامل من خلالها مع مشكلات الواقع في نطاق اهتمامها.
٥. يفترض أن تتمتع مؤسسات المجتمع المدني باستقلالية إزاء الدولة في النواحي المالية والإدارية والتنظيمية، بمعنى إن للمجتمع المدني دينامية واتجاه فعل وحركة وأداءً ينحو منحى ينطوي على قدر من الاستقلالية عن الدولة. فالأفراد يتمتعون بذاتيتهم الخاصة في إطار مؤسسات المجتمع، وانضمامهم لها يتم وفقاً لإرادتهم، وطبقاً لمعايير إنجازية حديثة كمستوى التعليم والاختصاص أو المهنة. غير أن هذا لا يمنع من قيام تعاون وتفاعل

[٢٣] علي ليلة، مصدر سبق ذكره، ص٦٠-٦١.

بين مؤسسات المجتمع المدني والدولة، ولا يمنع أحياناً من وجود عضو يمثل الحكومة في إدارة هذه المؤسسات، بيد أن علاقتها بالدولة لا ينبغي أن تؤثر على التزامها بأهدافها.

٦. يمثل تكون المجتمع المدني وتطوره، عملية دينامية مستمرة تخضع لمنطق التغيير إيجاباً أو سلباً، وفقاً لمتغيرات داخلية أو خارجية، ومتى وصل المجتمع المدني إلى درجة تكوين مؤسسات جديدة، أو تطوير المؤسسات القائمة وتحديثها أي درجة النضج، بمعنى القدرة المستمرة والمتجددة على تنظيم الذات، فإنه يكون مؤهلاً للتعامل بكفاءة مع مصادر التغيير الداخلية والخارجية. وإن كان ذلك لا يمنع من تدخل الدولة من خلال بعض الأدوات لمواجهة بعض إشكاليات المجتمع المدني[٢٤].

٧. إن مؤسسات المجتمع المدني تدار إدارة ذاتية، وتسيطر إدارتها عادة على توجيه أنشطتها، ومع أن إدارة المؤسسة وتوجيه أنشطتها لا يجب أن يكون موضع تحكم أي قوى خارجية عنها، إلا أن ذلك لا يمنع من الاستفادة من أي قوى في بيئة المؤسسة بما يساعدها على أداء دورها بكفاءة، كالاستعانة ببعض الهيئات الحكومية أو غير الحكومية لتدريب أعضائها، أو لتقديم الدعم لها دون أن يكون لهذا العون أو الدعم أي تأثير على استقلالها في صياغة أهدافها وسياساتها ووضعها موضع التنفيذ.

٨. أن لا تكون مؤسسات المجتمع المدني ذات طبيعة حزبية، أي لا ترتبط أساساً بأعمال حزبية محددة، مثل مساعدة مرشح لمنصب سياسي، ولا يعني ذلك أن لا يكون من بين أنشطة المؤسسة التوعية السياسية بقضايا المجتمع والعمل من أجل تغييره إلى الأفضل، فالتمييز هنا يكون بين الأنشطة السياسية بشكل عام وبين النشاط الحزبي المحدود.

يتضح مما تقدم بأن المجتمع المدني هو ذلك القسم من المجتمع الذي يتضمن النشاط الاجتماعي التطوعي المنظم، الذي يبدأ من حيث تنتهي الأسرة،

---

[٢٤] **لمزيد من التفصيل، ينظر:**

Robert R. Alford and Roger B. Fried land , Powers of Theory : Capitalism, the State and Democracy, (New York Cambridge University Press, 1986), 22-29.

وينتهي عندما تبدأ سلطة الدولة. وهو يشمل كل الجهود المنظمة المستقلة عن الدولة والتي تعبر عن مصالح فئات معينة من المجتمع بما لا يتعارض مع النفع العام، ومن أهم مؤسساته: الجماعات المهنية أو النقابات المهنية، المنظمات غير الحكومية، والجمعيات الأهلية، جماعات رجال الأعمال، النقابات العمالية في حالة استقلالها عن الدولة. ويوجد خلاف حول ما إذا تعد الأحزاب السياسية جزءاً منه أم لا، أم إنها تدخل ضمن دائرة نظام الحكم أو المجتمع السياسي[٢٥].

وهناك اعتباران أساسيان يركز عليهما الاتجاه الذي يذهب إلى استبعاد الأحزاب السياسية من منظومة المجتمع المدني، (مع إمكانية التفاعل مع بعض مؤسسات المجتمع المدني)[٢٦]:

الاعتبار الأول: إن الأحزاب السياسية تسعى إلى السلطة.

الاعتبار الثاني: إن وصول حزب سياسي للحكم، قد يجعله يستأثر به، ويرفض تداول السلطة، كما قد يقوم بانتهاك الحقوق والحريات العامة، ثم يتناقض مع أحد أركان المجتمع المدني.

ويتم إدراك منظمات المجتمع المدني بالنظر إلى بعدين رئيسيين:

في إطار البعد الرأسي: يُدرك المجتمع المدني باعتباره يضم التنظيمات التي تقع في الفضاء الكائن بين العائلة باعتبارها الوحدة المحورية للمجتمع الطبيعي، والدولة التي شكلت المجتمع السياسي المقابل له، بحيث توجد في هذا الفضاء مؤسسات المجتمع التي ينظم إليها الأفراد بإرادتهم، والتي تقترب أو تبتعد بدرجة أو أكثر أو أقل من المجتمع السياسي أو المجتمع الطبيعي. وهي بهذا الموقف تلعب دور ملطف التفاعل بين الفرد من ناحية والدولة من ناحية ثانية. وفي الغالب فإن تحقيق أمان البشر في مختلف المجالات التي يتحركون فيها هو الذي يشغل اهتمام مؤسسات المجتمع المدني، ذلك أنها تسعى إلى تمكين الكثير من الفئات الاجتماعية والسياسية الهادفة، وهي التي تتولى الارتفاع بنوعية حياة البشر الاجتماعية والثقافية، حتى تصبح ملاءمة لإشباع حاجاتهم على مستوى إنساني[٢٧].

---

[٢٥] **ينظر: لطيفة إبراهيم خضر، مصدر سبق ذكره، ص٤٤.**

[٢٦] **أماني قنديل ، مصدر سبق ذكره، ص١٧.**

[٢٧] **علي ليلة، مصدر سبق ذكره، ص١٩-٢٠.**

وفي إطار البعد الأفقي: يمكن تمييز المجتمع المدني عن قطاعين آخرين على طرفي نقيض من حيث الإيديولوجيا، أو منطق العمل والأداء الأول هو القطاع الحكومي وملحق به القطاع العام، حيث العمل فيه ينظمه قانون الدولة وهو عمل موجه إلى البشر في المجتمع الطبيعي لتحقيق عدة وظائف، ولزيادة الالتحام بين الاجتماعي والسياسي، أي بين المجتمع والدولة وفي مجال الدولة والحكومة يستبعد العمل المستند إلى معايير التطوع والاختيار، ومطلوب العمل المأجور أو المفروض الذي تنظمه القوانين واللوائح والثاني الذي يكون على نقيض ذلك وهو القطاع الخاص الذي يقف في مقابل القطاع الحكومي والعام، وهو قطاع يبحث عن الربح ويعمل وفق قوانينه وآلياته، ويسعى إلى تعبئة المواطنين لاستهلاك السلع، من خلال تكنولوجيا الإعلان الحديثة التي تعمل على توسيع مساحة الاستهلاك.

وعلى خلاف هذا وذاك نجد إن مؤسسات المجتمع المدني لها طبيعتها الخاصة التي تجمع في بنائها أفضل ما في النقيضين من خصائص، فهي تقدم خدماتها ومساعداتها المادية والمعنوية للمواطنين ليس بهدف الحصول على ربح ولكن تعبيراً عن رغبة إنسانية تفرض ضرورة التحرك للارتقاء بنوعية حياة البشر. وزيادة على ذلك فهي تؤدي أدوارها ووظائفها بأدنى قدر من المعوقات البيروقراطية التي تعاني منها الإدارة الحكومية.

وعليه يقصد بالمجتمع المدني إجرائياً المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمهنية التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة، منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني والقومي، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين والجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي والحضاري، وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جماعة، ومنها أغراض اجتماعية كالإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية[٢٨].

هذا التوصيف للمجتمع المدني يعني إن المفهوم يتضمن مجموعة من المؤشرات والعناصر المترابطة، ولعل أبرزها يتمثل في ما يأتي[٢٩]:

---

[٢٨] **عبد الله أبو هيف، (الحرية والمجتمع المدني والعولمة)، مجلة شؤون عربية، العدد ١٢٢، (القاهرة، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، صيف ٢٠٠٥)، ص ١٣٠.**

[٢٩] **حسنين توفيق إبراهيم، بناء المجتمع المدني: المؤشرات الكمية والكيفية، مصدر سبق ذكره، ص٦٩٤.**

١. تبلور أنماط من العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية، ذات طبيعة تعاونية أو تنافسية أو صراعية وذلك تبعاً لدرجة الاتفاق أو التباين داخل المجتمع بين القوى المختلفة من حيث مصالحها وتصوراتها، بمعنى إن هذه العلاقات هي محصلة للتفاعل بين القوى والتكوينات الاجتماعية المختلفة في المجتمع.
٢. إن تنامي أنماط العلاقات القائمة على أسس التعاون والتنافس وتعددها على حساب العلاقات القائمة على أساس الصراع بين قوى ومكونات المجتمع المدني، يعد مؤشراً على فعالية هذا المجتمع وتوافر إمكانية تطوره.
٣. كلما حصلت زيادة كمية وكيفية في عدد التكوينات الاجتماعية المستندة إلى أسس إنجازية وحجمها سواءً على حساب القوى والتكوينات القائمة على أسس تقليدية، أو على حساب العناصر المهمشة اجتماعياً وسياسياً، فإن ذلك مؤشر مهم على تنامي المجتمع المدني وتطوره.

فالتنظيم المدني للمجتمع هو القاعدة، أو الطبقة الوسيطة من التنظيم الذي لا يخلو منه ولا يمكن أن يخلو منه أي مجتمع بشري منظم، وانعدامه يعني اختلال التوازن في البيئة الاجتماعية، ولكنه على أي حال ليس بكاف كتنظيم للقيام بجميع الوظائف التي يحتاجها سير الحضارة كما هي عليه اليوم. إذ تعتبر الدولة بوصفها مركزاً لتنظيمات من نوع جديد – أكثر قدرة على مركزة الجهد الإنساني، ومن ورائها السياسة كتوليد وتسيير لهذه المركزية، كسلطة وممارسة يومية، في سبيل اكتشاف مستوى أعلى من التنظيم الاجتماعي اقتضاه التطور الحضاري والتقني. وتجدر الإشارة إلى إن نشوء مستوى جديد لتنظيم الجهود الإنسانية داخل مجتمع ما لا يعني إن أشكال التنظيم السابق، للمدني، فقدت دورها ومكانتها في التاريخ وفي المجتمع، فالتطور لا يعني استبدال بنية بأخرى، ولكنه يعني تفتح امكانات جديدة في بنية قائمة، وبالتالي فتح حقول جديدة للممارسة والتنظيم تزيد من الطابع العضوي للمجتمع، وتخلق توازنات متعددة وعميقة تسمح له بتبني إستراتيجيات والقيام بممارسات جماعية أعظم[٣٠].

[٣٠] برهان غليون، المصدر السابق، ص ٧٣٨.

وفي سياق تحرير مفهوم المجتمع المدني في البيئة العربية من الاختلاط الناجم عما يمكن أن يفهم بكونه ارتباطاً بخبرات التطور السياسي في الغرب الرأسمالي، أو بإعادة تكرار التجربة الغربية في التحديث، أو بالتمييز بين حدود الخاص والعام في مفهوم المجتمع المدني، أي العناصر المرتبطة بالمجتمع المدني، والتي يمكن أن تمثل قاسماً مشتركاً لمختلف دول العالم نتفق على ضرورة تأكيد المقولات التالية[٣١]:

١. لم تعد ظاهرة المجتمع المدني بالمعنى الحديث حكراً على الغرب، بل إن هذه الظاهرة أصبحت تعرفها دول عديدة لكن الفارق يكمن في درجة نضج المجتمع المدني وتبلوره في الحالتين.
٢. العناصر الأساسية لمفهوم المجتمع المدني كما تطور في الغرب، لا يمكن إعادة إنتاجها بصورة حرفية في البيئة العربية، وذلك للاختلافات الثقافية والحضارية من ناحية، ولدرجة التباين في مستوى التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي من ناحية ثانية.
٣. هناك بعض العناصر الهامة التي لا يتصور قيام مجتمع مدني بدونها في الغرب وكذلك في البيئة العربية، ومن أبرز هذه العناصر، تبلور القوى والتكوينات الاجتماعية، والحد من قدرة الدولة على ممارسة التسلط إزاء المواطنين، وذلك لأن الأمر في كلا البيئتين يتطلب بناء الإطار القانوني الذي يشكل أساساً للممارسة السياسية ويضع قيوداً على ممارسة السلطة من ناحية أولى وتعظيمه، وتدعيم المؤسسات الوسيطة التي تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم في إطار هذا القانون من ناحية ثانية، وإدارة العلاقة بين الدولة والمجتمع بوسائل سلمية ومنظمة من ناحية ثالثة.

رابعاً: العلاقة بين النظام السياسي والمجتمع المدني

سعى العديد من العلماء في دراساتهم للمجتمع المدني إلى التحديد الدقيق للخط الذي ينتهي عنده المجتمع المدني وتبدأ عنده الدولة، وقد برزت مقاربتان أساسيتان لهذه المسألة، تتناول المقاربة السائدة طبيعة العلاقة بين الدولة ممثلة بنظامها السياسي والمجتمع المدني مع تحديد المعايير التي يمكن اعتمادها في وجوب

---

[٣١] حسنين توفيق إبراهيم، المصدر السابق، ص ٧٠١-٧٠٢.

اعتبار أية منظمة أو مؤسسة بعينها جزءاً من الدولة أو من المجتمع المدني. وهناك مقاربة بديلة تنطوي على التشكيك في مجرد الفكرة القائلة بوجود هذا التمييز وترمي إلى استكشاف بنى السلطة التي تكمن وراء فكرة استقلال المجتمع المدني عن الدولة. وبينما يذهب أنصار المقاربة الأولى إلى إن استقلال المجتمع المدني عن الدولة يمثل أحد ملامح هذا المجتمع ويجب فهم الاثنين على أنهما كيانان منفصلان، يذهب أنصار المقاربة الثانية إلى إن المجتمع المدني والدولة مترابطان عن طريق الدستور والتقاليد التي تؤكد التزامات وحقوق كل منهما تجاه الآخر[٣٢].

وفي كثير من الأحيان تطرح إشكالية المجتمع المدني من خلال بعض الإشارات المتمثلة في: القدرة على التنظيم، القدرة على المبادرة، مجتمع يقوم بمهام الدولة، نشأة مجالات مستقلة عن الدولة، تأكيد قدرات المجتمع إزاء الدولة أو النظام السياسي، فالبعض يستخدم المفهوم وما يرتبط به من مؤسسات اجتماعية عامة، أي إن هذه الإشارات تقوم على افتراض مؤداه الانفصال بين المجتمع والدولة وإن هناك مساحة مستقلة لكل منهما تسمح لأحدهما بالتوسع والتقدم وللآخر بالانسحاب أو التقهقر.

وقد نسب" انطونيو غر امشي" على سبيل المثال إلى مؤسسات المجتمع المدني دوراً بالغ الأهمية في اكتساب الوعي بالوحدة لدى طبقات المجتمع وفي تمكين طبقة متسيدة اقتصادياً من تحويل سيطرتها على مجتمعها إلى هيمنة مقبولة من أفراده كافة، وإن هذه الهيمنة تبدأ في الانهيار عندما تنجح الطبقات الخاضعة في تطوير مؤسسات المجتمع المدني الخاصة بها وتوجهها تحت قيادة مثقفيها الفاعلين إلى بلورة هيمنتها المضادة التي يعد ظهور بوادرها علامة تحول ثوري قادم في هذا المجتمع[٣٣].

إن هذا التصوريعكس تحليلاً (إسقاطياً) وغير دقيق الدلالة، ولا يصلح للاسترشاد به في الوطن العربي، وقد يؤدي إلى تجاهل واقع أن مجتمعاً مدنياً ذا مضمون فعلي لا يمكن أن يستمد أرضيته وقوته إلا من دولة صلبة وقوية، وإن درجة الخطورة المحتملة لمجتمع أقوى من دولته لا تقل عن خطورة دولة أقوى من مجتمعها.

---

[32] **Norberto Bobbie, Gramsci and the Concept of Civil Society, in John Keane, ed , Civil Society and the State , (London, New York,Verso,1988),P.75-97**

[٣٣] **جيليان شويدلر، المجتمع المدني ودراسة السياسة ي الشرق الأوسط، ترجمة صادق عودة، مركز الأردن الجديد للدراسات، (عمان، دار سندباد للنشر، ١٩٩٧)، ص ٢٩.**

والى جانب تصور " غرامشي" يبرز تصور آخر يرى أن بناء المجتمع المدني وتدعيمه يتم طبقاً لعملية إصلاحية تدريجية يغلب عليها الطابع السلمي بمعنى أن إحياء المجتمع المدني وتنشيط أدواره قد تتم دون أن يعني ذلك الإطاحة بالنظم السياسية القائمة، وإنما من خلال العديد من الإصلاحات التي تستهدف تحسين طرق الحكم وأساليب الإدارة وترشيد عملية صنع القرارات والسياسات وإقامة التوازن بين الدولة والمجتمع بحيث تتحدد واجبات الدولة أو النظام السياسي فيها وحقوقه، وواجبات المجتمع وحقوقه على نحو أفضل. وهذا التصور هو أقرب إلى الواقع ولاسيما في الوطن العربي وعلى الأقل في الأجلين القصير والمتوسط خاصة وإن بعض النخب العربية الحاكمة بدأت تعي حقيقة الإشكاليات التي تواجه نظمها السياسية ومجتمعاتها على حد سواء وهناك من يذهب إلى أبعد من ذلك ويؤكد إن الدولة والمجتمع المدني ليسا أمرين مستقلين أحدهما عن الآخر، ولكنهما مترابطان كلياً. بمعنى إن لكل دولة ولكل نظام سياسي المجتمع المدني الذي يتماشى معه، ومن غير الممكن فهم مصير المجتمع المدني وتأثير العوامل الداخلية والخارجية فيه دون فهم تطور الدولة والنظام السياسي وعلاقته بالمجتمع.

وعلى صعيد الفكر بصفته فكر الواقع، تتحدد مقولتا المجتمع المدني والدولة الوطنية، بمتغيرين: هما **(الحرية)** بوصفها وعي الضرورة وموضوعية الإدارة وإمكانية الاختيار. والضرورة التي هي في الواقع ضرورات اجتماعية واقتصادية وسياسية تجد تعبيرها الواقعي في **(القانون)** بصفته تسوية تاريخية بين قوى ومصالح متعارضة. ومن ثم فإن المجتمع المدني هو مملكة الحرية، بقدر ما يعي الضرورات التي تمت الإشارة إليها، والدولة هي مملكة القانون بالمعنى الذي ورد فيه. ومن البديهي أن تكون الحرية مشروطة بالقانون، مثلما المجتمع المدني مشروط بالدولة الوطنية، فلا حرية دون قانون، ولا مجتمع مدنياً دون دولة وطنية، والعكس صحيح وبمقتضى العلاقة بين الحرية والقانون يغدو القانون ضامناً للحرية، وتغدو الحرية مضمون القانون، وتصبح الدولة بالنتيجة مملكة الحرية، بقدر ما يتعزز فيها حضور المجتمع المدني، ولاسيما في السلطة التشريعية[٣٤].

---

[٣٤] **جاد الكريم الجباعي، المجتمع المدني والدولة الوطنية،2007، ص1 نقلا عن شبكة المعلومات العالمية(الانترنت)، الموقع:jebaae@scs-net.org**

لذا فإن الدولة في الوطن العربي من أجل تهيئة شروط صيرورتها دولة وطنية حقاً، ومن أجل مواجهة عوائق تلك الصيرورة، ومنها مقاومة المجتمع التقليدي وتحديثه، فإنها تحتاج إلى إطلاق صيرورة نمو مؤسسات المجتمع المدني من أجل توسِعَة جغرافيته ومعها توسعة مساحة المجال السياسي الحديث، وتخطئ نخبة الدولة والسلطة إن هي اعتقدت أن قيام مجتمع مدني حديث يهددها في كيانها، بل إن استقرارها كدولة ومعه استقرار المجتمع الوطني برمته، رهن برسوخ مؤسسات هذا المجتمع، وثقافة هذا المجتمع الحديثة في الحياة الوطنية[٣٥].

وعلى ذلك نجد إن التوصيف الأقرب للدقة هو ذلك الذي يؤكد تحرر المجتمع المدني نسبياً عن الدولة، ويضع في الآن نفسه حدوداً لهذا التحرر من هيمنة الدولة. باعتبار أن المجتمع المدني لا يتحقق إلا عبر الدولة، التي يجب أن تضطلع بمسؤولية المساعدة في حل تناقضاته الداخلية، وتتوقع منه إدراك واجبه بالخضوع لسلطة الدولة. وبعبارة أخرى فإن هذا المجتمع ليس الدولة ولا يحـ محلها، ولكنه لا يمكن أن يتمظهر إلا من خلالها، وعليه فانهما في المحصلة الأخيرة يشكلان وحدة معقدة من الصراع والتكامل. ولا يختلف ذلك كثيراً عما ذهب إليه "روزنفالون" في اقتراحه إيجاد مجتمع مدني مضمون من طرف الدولة، ذي كثافة عالية وكبيرة، وقدرة متزايدة على الاستجابة للحاجات الاجتماعية عبر شبكات دعم متبادل، عوضاً عن التخصيص والتمسك الدائم بأحد القطبين: السوق أو الدولة[٣٦]. ومع ذلك لازال الاستعمال الشائع لمفهوم المجتمع المدني في الوطن العربي يطرح في شكل مجموعة قيود تحد من سلطة الدولة ومجموعة كوابح تكبح تدخل أجهزتها الإدارية والأمنية، وهذا يعني إن تنامي دور المجتمع المدني لا ينطلق فقط من كونه يعبر عن مؤسسات تنشأ في هذا المجتمع أو ذاك، أو أفكاراً يتم العمل على إعادة إنتاجها وتعميمها، بل رؤية فكرية تتعلق بمشروع للإصلاح والتحديث[٣٧]. ولعل الأمر بمجمله يتطلب إعادة بناء مضامين الثقافة السياسية بالشكل الذي يكرس قيم المشاركة والولاء والانتماء.

---

[٣٥] عبد الإله بلقزيز، (دور الدولة ي مواجهة النزاعات الأهلية) ي عدنان السيد حسين(منسقاً)، النزاعات الأهلية العربية: العوامل الداخلية والخارجية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،1997)، ص80-81.

[٣٦] عبد الباقي الهرماسي،(المجتمع المدني والدولة ي الممارسة السياسية الغربية)، ورقة قدمت إلى ندوة المجتمع المدني ي الوطن العربي ودوره ي تحقيق الديمقراطية، مصدر سبق ذكره، ص١٠٠.

[٣٧] ثامر كامل محمد، التحولات العالمية ومستقبل الدولة ي الوطن العربي، (عمان مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، 2000)، ص ٣١٥-٣٢٣.

وتأثير قوى المجتمع المدني ومؤسساته في السياسات والقرارات التي تتخذها الدول عبر المجالس النيابية ومجالس الشورى، ووسائل الإعلام، وجماعات الضغط والمصالح المنظمة، إلى غير ذلك من ممارسات منظمة تصب في إطار إعمار المجتمع المدني من ناحية، وصيانة البناء السياسي وتعزيز الوحدة الوطنية والأمن والاستقرار من ناحية ثانية.

وعلى ذلك فقد أصبح المجتمع المدني يمثل تحدياً مفهومياً ومعرفياً لثقافتنا السائدة منذ عقود، لا لأن ذلك يتوقف على مدى توافر قيم الحرية وتقاليدها والاختلاف والتسامح والولاء والمواطنة في الوطن العربي في هذا الجزء أو ذاك، ولكن أيضاً للأخطاء الناجمة عن محاولة البعض إسقاط المفهوم على الواقع العربي بمنطق غربي لا يأخذ بالاعتبار خصوصية العلاقة بين المجتمع السياسي والمجتمع المدني والمجتمع الأهلي، وجدلية المراحل في تحقيق التنمية السياسية والتحديث ومقتضيات الحاجة للإصلاح على أسس وطنية ودستورية ومؤسساتية[٣٨].

ولأهمية الدور الذي يقوم به المجتمع المدني، فقد بدأت تنمو مجالات العمل المشترك بينه وبين الحكومة والقطاع العام من ناحية وبينه وبين مؤسسات القطاع الخاص من ناحية ثانية، لتحقيق غاية تنمية وتحديث المجتمع والدولة. ولا يعني العمل على تقوية مؤسسات المجتمع المدني بهذه الصورة إضعاف الدولة، أو إلغاء دورها الاجتماعي بالكامل، بمعنى إن الدعوة إلى تنمية المجتمع المدني وتقوية القطاع الأهلي يجب أن تتكامل مع الدعوة إلى وجود دولة عصرية، قوية على أساس من الحرية والعدالة والمساواة وسيادة القانون، ويعد ذلك الضمان الأساسي لوجود شراكة حقيقية بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني. لذا لم يعد هناك مجال لعدم الإقرار بأن ثقافتنا في أمس الحاجة اليوم إلى إعادة النظر في العلاقة بين الدولة والمجتمع، من ناحية، بالسؤال في مشروعية السلطة وآليات المعرفة العملية لتنظيم المجتمع[٣٩]. وفي العلاقة بين السياسة والأخلاق من ناحية ثانية، بالسؤال في المعرفة المعيارية التي تضبط الغايات القيمية لمجتمع التسامح والاختلاف والمواطنة الحرة في مجتمع مدني

عثمان بن طالب، أية علمانية للمجتمع المدني الثقافة العربية؟ أفكار، ص 2، نقلاً عن شبكة المعلومات العالمية(الانترنت)، الموقع:
www.afkaronline.org/arabic/archives/janfev2005/bentaleb.html.

[39] Francis Fukuyama, State-Building Covernance and World Order in the 21st Century (Ithaca, NY: Cornell University Press, 2004), p.p.26-29.

متحـرك لكتلـة تاريخيـة مؤمنـة بهويتهـا ومصـيرها وقـدرتها علـى التفاعـل الإنسـاني والحضاري والإضافة للحضارة الإنسانية.

الخاتمة

لقد اتضـح بـأن المجتمـع المـدني يمثـل رابطـة اختياريـة يـدخلها الأفـراد طواعيـة وبمحض إرادتهم الحرة، إيماناً منهم بأنها قادرة على حماية مصالحهم والتعبير عنها. ويشمل العديد من التكوينات والمؤسسات والتنظيمات التي تختلف في مابينها، تخلفاً وتقدماً وفاعلية، ويتوقف ذلك أحياناً على معيار أساسي يتمثل في درجة مأسستها ومدى تطورها وتأثيرها في البيئة الاجتماعية أو اتجاه النظام السياسي. وهو ما يمكن تحديده في ضوء أربعة معايير، هي: القدرة على التكيف في مقابل الجمود، والالتزام

بالنظام وتنظيم الأداء في مقابل الضعف التنظيمي، والتجانس في مقابل الانقسام والاستقلال في مقابل التبعية والخضوع وغالباً يكون النظام السياسي القائم في ظل وجود مجتمع مدني فاعل، نظاماً متفاعلاً، وغير مطلق السلطة، ويخضع في أداء مهامه لقواعد عقلانية. وعلى الرغم من ضرورة تمتع مؤسسات المجتمع المدني في البيئة الاجتماعية العربية من حيث المبدأ باستقلالية نسبية من النواحي المالية والإدارية والتنظيمية عن النظام السياسي، وهو ما يجسد معنى قدرة أفراد المجتمع على تنظيم نشاطهم بعيداً عن تدخله، لكن الدولة أو النظام السياسي في الوطن العربي لازمان لاستقرار المجتمع المدني وتمتعه بوحدته وأدائه لوظائفه.

ذا فإن تنمية المجتمع المدني وتفعيله في الدول العربية تتم طبقاً لعملية إصلاحية تدريجية بمعنى أن تجد المؤسسات الحديثة للمجتمع المدني فضاءً يؤمن جواً طبيعياً لنموها وتطورها وتفاعلها واستثمار طاقاتها وتكامل أهدافها وتعزيز ثقة جمهورها وبيئاتها الاجتماعية بنبل مقاصدها، وبقدرتها على توفير ضمانات للفئات التي تمثلها وتعبر عنها. وأن يغلب على ذلك الطابع السلمي أي أن إحياء المجتمع المدني وتنشيط أدواره قد تتم دون أن يعني ذلك الإطاحة بالنظم السياسية القائمة، وإنما من خلال العديد من الإصلاحات التي تستهدف تحسين طرق الحكم وأساليب الإدارة وترشيد عملية صنع القرارات والسياسات ثم إقامة التوازن النسبي بين الدولة والمجتمع بحيث تتحدد واجبات الدولة أو النظام السياسي فيها وحقوقه، وواجبات المجتمع وحقوقه على نحو أفضل. وهذا التصور هو ما ينبغي أن يكون عليه الواقع في الوطن العربي وعلى الأقل في الأجلين القصير والمتوسط. فالدولة والمجتمع المدني ليسا أمرين مستقلين أحدهما عن الآخر، ولكنهما مترابطان كلياً، بمعنى أن لكل دولة ولكل نظام سياسي المجتمع المدني الذي يتماشى معه، ومن غير الممكن فهم مصير المجتمع المدني وتأثير العوامل الداخلية والخارجية فيه دون فهم تطور الدولة والنظام السياسي وعلاقته بالمجتمع

وتمثل عملية ربط مفهوم المجتمع المدني وبناء مؤسساته الحديثة بالإصلاح والتحديث محاولة لإعطاء نوع من المشروعية لمشروع الحداثة الذي تمثله الدولة. ولعل أهم نواحي الإصلاح والتحديث السياسي تتمثل في توسيع المجال أمام مؤسسات المجتمع المدني كي تعبر عن ذاتها وتقوم أساساً على اعتبار إن الحرية قيمة أولية،

وربما القيمة الأولية الرئيسية وهذه الحرية ليست مطلقة بل مقيدة ومنسجمة تماماً مع المساواة أمام القانون، بمعنى توفير ساحة سياسية أو هامش من التسامح يضيق ويتسع للآراء والأفكار المطروحة كي تعبر عن نفسها سلمياً، واستيعاباً للتوترات الجزئية والعامة (منعاً للعنف) وضماناً للاستقرار السياسي بما يعزز الوحدة الوطنية ويطلق فرص التنمية الوطنية ويحد من التحديات التي تستهدف الوطن العربي ووحداته الفرعية(دوله) سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وفي هذا الفهم ليست الحرية قيمة فكرية أو فلسفية فحسب، وإنما مادة صالحة للتقنين في الدساتير والقوانين وجميع الشؤون المتعلقة بحياة الناس. وضمن هذا الإطار تقتضي رؤية وطنية تقوم على ضرورة اليقين بوجود تنوع في القيم والممارسات السياسية، والاجتماعية، وتركز على أهمية القنوات المتعددة التي يمكن للمواطنين من خلالها ممارسة حقوقهم في التعبير عن مصالحهم وآرائهم ومراقبة ممثليهم والتأثير في تطور السياسات العامة.

وعليه يظل الأمل منعقداً حول أهمية دور مؤسسات المجتمع المدني في بلورة ثقافة المواطنة حيث تدعيم الحقوق والواجبات، ورصد الانتهاكات في مجال حقوق الإنسان، فضلاً عن دورها في تنمية المجتمع وتطوره، مع مراعاة طبيعة العلاقة مع قوى العولمة تلك العلاقة المعقدة والمتداخلة والتي تسعى فيها قوى العولمة إلى عولمة القوانين، وكذلك عولمة القيم وخاصة قيم الديمقراطية والشفافية والإصلاح، وأطروحة مجتمع المعرفة، ناهيك عن أهداف الشركات المتعددة الجنسيات، وجماعات الضغط الدولية، وقضية التمويل، فجميعها يسعى لوجود مجتمع مدني معولم، ويدافع عنه على حساب قيم الولاء والانتماء للوطن، وقيم المواطنة، وهو ما يستوجب مراعاة مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي لهذه الحقائق من ناحية، وتفعيل جدية برامج هذه المؤسسات وتطوير أساليبها في الأداء الذي يرجى له أن يكون موضوعياً وايجابياً ويستهدف تدعيم القيم المرجوة لصالح الوطن والمواطن معاً.